الأمم المتحدة

S/2020/1180



Distr.: General
9 December 2020
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2514 (2020)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى 15 آذار/مارس 2021، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول هذا التقرير التطورات السياسية والأمنية في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز صوب تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - بعد مداولات مستفيضة في 20 تشرين الأول/أكتوبر، وهي مداولات تأخر إجراؤها لأسباب منها القيود المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وافقت أطراف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على توزيع المناصب المتعلقة بجميع المقاطعات، البالغ عددها 79، وفقا لنسبة تقاسم المسؤولية المنصوص عليها في الاتفاق. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، دعا رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، الأطراف إلى تقديم مرشحيها لهذه المناصب.

3 - وفي حين قام تسعة من أصل عشرة حكام عُيّنوا في الربع الأخير باستئناف مهامهم، فإن جميع المناصب التنفيذية والتشريعية الأخرى في الولايات والمقاطعات لا تزال شاغرة. ولا يزال الطريق مسدودا أمام تعيين حاكم أعالي النيل. فالجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان يرى أن الفريق جونسون أولوني هو المرشح الوحيد المقبول، رافضا النظر في أي بديل.

4 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، طلب ممثلو الحركة الوطنية الديمقراطية والحزب الديمقراطي الاتحادي وحركة تحرير جنوب السودان، وجميعها من الأحزاب المنتمية إلى تحالف المعارضة في جنوب السودان، تدخل السيد كير فيما يتعلق بترشيح ممثلي التحالف في منطقة الاستوائية الكبرى. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر،





اتهمت هذه الأحزاب والحركة الوطنية لجنوب السودان اثنين من زعماء التحالف، هما جوزفين لاغو وجوزيف باكوسورو، بمنع مشاركتها في الاجتماعات المعقودة بشأن عملية الترشيح في ولايات الاستوائية.

تنفيذ الاتفاق المنشط

5 - في 14 أيلول/سبتمبر، قدمت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور مشروع قانون التعديل الدستوري (رقم 8) لعام 2020، الذي يهدف إلى تصحيح التغييرات التي أجريت في وقت سابق بموجب قانون التعديل الدستوري (رقم 6) لعام 2020 الذي يدمج الاتفاق في الدستور الانتقالي. ولم يُحرز أي تقدم ملحوظ حتى الآن.

6 - واستأنفت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها اجتماعاتها بالحضور الشخصي في 30 أيلول/سبتمبر. ودعا رئيسها المؤقت، اللواء تشارلز تاي غيتواي، إلى إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وتخريج القوى الموحدة اللازمة، وتعيين حاكم أعالي النيل. وخلال الاجتماع، أفادت اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة بأنها انتهت من تحديد معايير الأهلية وإعداد المناهج والمخططات، وأنشأت 17 مركزاً للتدريب في مختلف أنحاء البلد، وأعدت خمسة مراكز في منطقة الاستوائية الكبرى لتخريج القوى الموحدة اللازمة. وسلطت الضوء على التحديات التشغيلية المستمرة بسبب نقص التمويل. وقدم مجلس الدفاع المشترك تقريرا عن هياكل القيادة المنسقة للوكالات الأمنية، وهو تقرير لم يعتمده الرؤساء بعد. وورد في التقرير الفصلي للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، أنه رغم كون وقف إطلاق النار الدائم ظل قائما إلى حد بعيد، فإن الاختلالات الناجمة عن كوفيد-19، والنقص في الموارد، والاشتباكات القبلية، وتزايد عدد حالات الانشقاق، وانعدام الإرادة السياسية، كلها عوامل أعاقت تنفيذ الاتفاق. وفي اجتماع عُقد في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت اللجنة، في جملة أمور، بحث الأطراف على أن تبادر فورا بإعادة تشكيل المجلس التشريعي ومجلس الولايات واحترام حصة 35 في المائة المخصصة للنساء في المؤسسات الانتقالية.

7 - وفي أعقاب المطالب الصادرة عن المجتمع المدني والمنظمات النسائية، أعلنت الأمينة العامة بالنيابة للحركة الشعبية لتحرير السودان، السيدة جيما نونو كومبا، في 13 تشرين الأول/أكتوبر، أن حصة النساء البالغة 35 في المائة ستطبَّق على المناصب المتبقية المخصصة للحزب. ولم يف بالحصة لحد الآن سوى آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (41 في المائة من النساء) واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها (35 في المائة من النساء). وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، عُيِّنت ريجينا جوزيف كابا أمينة عامة مؤقتة للجناح المعارض في الحركة الشعبية عقب استقالة بيتر تينغو في 10 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلّل السيد تينغو قراره بفشل قيادة النائب الأول للرئيس، رياك مشار. ومن الجدير بالذكر أن الحزبين الرئيسيين في البلد تقودهما الآن امرأتان.

التطورات المستجدة في عملية السلام

8 - ظهرت انشقاقات داخلية في تحالف المعارضة في جنوب السودان، مما أدى إلى تعليق عضوية جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة في التحالف في 25 أيلول/سبتمبر. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، عُلقت أيضا عضوية الحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان بعد انتقادها القرار. وفي الفترة من 9 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر، استضافت جماعة سانت إيجيديو في روما الجولة الرابعة من المحادثات بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان. وقررت الأطراف

الاجتماع في 30 تشرين الثاني/نوفمبر لمواصلة المداولات وتجديد الالتزام باتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) لعام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، نوقشت مسألة مشاركة تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان في آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، ووُقِّعت وثيقة إعلان مبادئ.

9 - وفي الفترة من 9 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت جماعة سانت إيجيديو حلقة عمل في روما بشأن إدماج تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان في آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وركزت حلقة العمل على التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن التزامات الأطراف الموقعة على اتفاق وقف الأعمال العدائية وطرائق العمل في إطار الآلية. ووفقاً لإعلان روما بشأن عملية السلام في جنوب السودان الصادر في 12 كانون الثاني/يناير 2020، ستمثَّل الجماعات المسلحة داخل تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان - وهي جبهة الخلاص الوطني وحركة جنوب السودان الوطنية من أجل التغيير والحركة الثورية الديمقراطية المتحدة - على قدم المساواة في جميع هياكل الآلية اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021 فصاعداً. ويحظر اتفاق وقف الأعمال العدائية، في جملة أمور، العنف الجنسي والجنساني، ويدعو الأطراف إلى اتخاذ تدابير محددة لحماية الفئات الضعيفة.

10 - وعقب اجتماع لمجلس القيادة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، قرر تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان الدعوة إلى إعادة توحيد صفوف التحالف، ودخل في حوار مع التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان من أجل المصالحة. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة والحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان بيانا تعربان فيه أنهما قررتا العمل من أجل الحفاظ على وحدة صف تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، وقامتا بإجراء اتصالات مع التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان للنظر في إمكانية إعادة توحيد الصفوف.

الانشقاقات وتغيير الولاء بين الأطراف

11 - ما زالت الانشقاقات تزعزع الثقة بين الأطراف وتقوض تنفيذ الاتفاق. ففي 26 أيلول/سبتمبر، أعلن الجناح المعارض في الحركة الشعبية عن انشقاق اللواء موزس لوكوجو، وهو زعيم مؤثر في منطقة يي الكبرى، وانضمامه إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وعقب انشقاق اللواء لوكوجو، يقال بأنه أمهل ما تبقى من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية في منطقة كاجو كاجي، بما في ذلك القوات المتمركزة في مركز التدريب بمورونتو وموقع التجميع في بانيوم، أربعة أيام لمغادرة المنطقة. وبعد ذلك، اشتبكت قوات اللواء لوكوجو وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية في أواخر أيلول/سبتمبر، ثم في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما أدى إلى صدور بيانين يدينان الانشقاق، أحدهما في 30 أيلول/سبتمبر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والآخر في 1 تشرين الأول/أكتوبر عن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وعلاوة على ذلك، كررت اللجنة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء تزايد حالات انشقاق الأفراد العسكريين، وكلّفت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بالتحقق من الحالات المزعوم وقوعها في مورونتو، وبرفع تقارير في هذا الشأن إلى اللجنة.

12 - وأعقبت ذلك انشقاقات أخرى شملت الحاكم المؤقت أنتوني فدا تابان، من الجناح المعارض في الحركة الشعبية، والمتحدث الرسمي السابق باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية في بقارة، نيكولا غابرييل آدم، والعميد ألفريد أنجيلو كومايكي، الذين أعلنوا ولاءهم للسيد كير. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر،

استقال أيضا أحد كبار أعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية، وهو العميد سيمون ويو قرنق، مشيراً إلى خلافات مع النائب الأول للرئيس، مشار. وفي 9 أيلول/سبتمبر، انشق الفريق نيكوديموس دينغ دينغ علبير، رئيس الأركان السابق للحركة الوطنية الديمقراطية، لينضم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، انشق تسعة من أعضاء جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، بقيادة اللواء نيبال توت، لينضموا إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، استقال قائد قوات جبهة الخلاص الوطني في كابويتا، الجنرال لوكاي إيكو، ورئيس لجنة العلاقات الدولية في جبهة الخلاص الوطني، لاكو جادا كواجوك، مشيرين إلى استيائهما من قيادة جبهة الخلاص الوطني.

13 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ أحد أعضاء المعارضة البارزين وسائل الإعلام بأن 77 من الكوادر السياسية في فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكم انشقت لتنضم إلى الجناح المعارض في الحركة.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

14 - في 15 أيلول/سبتمبر، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسته 945 بشأن الحالة في جنوب السودان. وأعرب المجلس، في جملة أمور، عن بالغ قلقه إزاء بطء وتيرة تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، وحث المجلس الحكومة والأطراف الموقعة على تعبئة التمويل اللازم لتدريب القوى الموحدة اللازمة وتخرجها وانتشارها.

15 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، ترأس السيد كير في جوبا حفل توقيع اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة الانتقالية في السودان والجبهة الثورية السودانية وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي. وحضر الحفل رؤساء الدول في كل من إثيوبيا وتشاد وجيبوتي والصومال.

16 - وفي يومي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر، عقد السودان وجنوب السودان الاجتماع العادي للآلية السياسية والأمنية المشتركة. وجدّدت الآلية تأكيد الالتزام التام والثابت باتفاقات التعاون لعام 2012، وقررت، ضمن أمور أخرى، تفعيل قرار إعادة فتح المعابر الحدودية.

التطورات الرئيسية الوطنية الأخرى

17 - في الفترة من 3 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد مؤتمر الحوار الوطني في جوبا. وقام أكثر من 500 مشارك، 50 في المائة منهم من النساء، بما في ذلك 274 من منظمات وممثلي النساء والشباب على المستوى الشعبي، بمناقشة مسائل تتعلق بالحوكمة والأمن والاقتصاد والتماسك الاجتماعي. ولم يشارك في المؤتمر الجناح المعارض في الحركة الشعبية ولا الحركة الوطنية الديمقراطية.

18 - وفي 16 أيلول/سبتمبر، أقال السيد كير وزير المالية، سلفاتوري قرنق، وعيّن محله إثيان ديينغ إثيان. وفي 17 أيلول/سبتمبر، حل السيد كير مجلس إدارة شركة النيل للبترول، وعيّن لاحقا مجلسا جديدا برئاسة وزير شؤون الرئاسة، نيال دينق نيال. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، عيّن السيد كير باتريك موغويا مفوضا عاما جديدا لهيئة الإيرادات الوطنية. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أعفى السيد كير محافظ المصرف المركزي لجنوب السودان، جمال عبد الله واني، من مهامه وعيّن محله المحافظ السابق دير تونغ نغور.

الحالة الاقتصادية

19 - ما زال تدهور الحالة الاقتصادية مستمرا بسبب انخفاض أسعار النفط، الذي يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات من التصـــدير. وفي أواخر آب/أغســطس، أعلن المصــرف المركزي عن نفاد احتياطياته من النقد الأجنبي، وعن بلوغ متأخرات رواتب موظفي الحكومة نحو خمســة أشــهر. وأســهم أيضــا انخفاض قيمة جنيه جنوب السودان في التضخم، في خضم تزايد الشكاوى من ارتفاع تكلفة السلع الأساسية. واتُّخذت عدة تدابير لمواجهة الأزمة، منها قيام السـيد كير بإنشـاء لجنة لإدارة الأزمات الاقتصــادية. وتأخرت عملية إعداد الميزانية الوطنية للفترة 2020/2021 عن موعدها المحدد، ويشـــير مظروف الموارد الحكومية للفترة 2020/2021 إلى عجز مالي يزيد على 50 في المائة من الميزانية المقدرة بـــ 1,3 بليون دولار. ولا تزال تدابير دعم تمويل العجز مســتمرة. وفي تشــرين الثاني/نوفمبر، وافق صــندوق النقد الدولي على تخصــيص 52,3 مليون دولار لجنوب السودان للتصدي لآثار كوفيد-19. غير أنه لا توجد مؤشرات واضحة على كيفية تمويل العجز.

ثالثا - الحالة الأمنية

20 - اســـتمر الوقف الدائم لإطلاق النار في معظم أنحاء البلد. وإجمالا، أُبلغ عن وقوع عدد أقل من الحوادث الأمنية بسـبب الفيضـانات الواسـعة النطاق. وأدت الضـغوط المتزايدة على سـبل العيش، نتيجة للتدهور الاقتصـادي بسبب جائحة كوفيد-19، إلى زيادة العنف والإجرام بدوافع اقتصـادية، بما في ذلك زيادة العنف الجنســي والجنســاني الموجه بشـكل خاص ضــد الفتيات الصــغيرات، مع زيادة ملحوظة في حالات الزواج القســري للأطفال وحالات حمل المراهقات. وتتزايد المطالبة بالتوظيف وما يتصـــل بذلك من أعمال عنف في شرق الاستوائية وجونقلي والبحيرات والوحدة وأعالي النيل.

منطقة أعالي النيل الكبرى

21 - أدت حالة عدم اليقين المتعلقة بتشكيل حكومة الولاية في أعالي النيل والأنشطة الرامية إلى الحيلولة دون تعيين السيد أولوني إلى شن هجمات استهدفت قادة الشُلُك، يُزعم أن الدينكا بادانغ ارتكبتها. وشملت هذه الهجمات هجوما على الزعيم الأكبر لقبائل الليلو وأربعة زعماء آخرين لقبائل الشُـــلُك في 22 تشـــرين الأول/أكتوبر. وأُبلغ عن حادث آخر من حوادث قتل أفراد من الشُـلُك في 2 تشـرين الثاني/نوفمبر عندما قُتل رجلان من الشُـــلُك في بلدة ملكال. وبذلك ارتفع عدد أفراد الشُـــلُك الذين قتلوا مؤخرا، بالإضـــافة إلى مقتل المدعي العام السابق في بلدة ملكال في تموز/يوليه، إلى ثلاثة أشخاص.

22 - وتجددت التوترات بين الجناح المعارض في الحركة الشـعبية وقوات اللواء جيمس أوشـان في مايوت، في 25 تشـرين الأول/أكتوبر، عندما دخلت الجماعتان في تبادل لإطلاق النار. ووقع هذا الحادث عندما حاول مزارعو السيواو، المرتبطون بالسيد أوشان، استغلال أراض زراعية في مناطق تقع جنوب مايوت، لكن عناصر تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية طردتهم. وعاد المزارعون بعد ذلك برفقة جنود السيد أوشان.

23 - وعادت المطالبة بتهيئة فرص العمل إلى الظهور في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، فتسببت في وقوع احتجاجات عنيفة في الرنك، مما أدى إلى إجلاء العاملين في مجال الأنشـطة الإنسـانية بعد تلقيهم تهديدات من شباب قاموا بتخريب وإحراق مستودع للمساعدات الإنسانية كانت تخزن فيه الأدوية الأساسية وإمدادات اللقاحات. ولوحظت مطالب وتهديدات مماثلة في ملكال وبونج. وتمســك الشــباب المحليون بتصــور مفاده أن الوظائف تُسلب منهم وتُمنح لمواطني جنوب السودان غير المحليين.

24 - وفي ولاية الوحدة، ظلت ميوم نقطة ساخنة تتسم بوقوع هجمات وهجمات انتقامية يشارك فيها شباب مسلحون محليون متحالفون مع القوات الحكومية. وفي أيلول/سبتمبر، تعرض العديد من المناطق للهجوم على يد شباب مسلحين من ولاية واراب. وأسفرت إحدى هذه الهجمات عن مقتل ما لا يقل عن عشرة أشخاص والسطو على قطيع كبير من الماشية. ويبدو أن الحادث كان هجوما انتقاميا جاء ردا على هجوم سابق شنته عشيرة بول نوير في واراب. وقد احتشد الشباب من الجانبين لشن المزيد من الهجمات. ويقال أيضا بأن المجموعة القادمة من واراب تحاول الهروب من عملية نزع السلاح وبأن وجودها في ميوم قد يعطل بالتالي عملية نزع السلاح المرتقبة في ولاية الوحدة.

25 - وظلت الحالة في جونقلي هادئة، لكنها ما فتئت تتسم بالهشاشة في أعقاب سلسلة الهجمات بين قبائل الدينكا وغاواراللو نوير والمورلي المتحالفة، التي شهدتها سابقا إدارية البيبور الكبرى. ومنذ ذلك الحين، انسحب الشباب المتحاربون من الدينكا والنوير من إدارية البيبور الكبرى وعادوا إلى مجتمعاتهم المحلية. وفي حين استمرت الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمحلي للدفع باتجاه الحوار والمصالحة بين هاتين الطائفتين، ظلت التوترات القبلية قائمة وظل الجانبان معا على يقظة. وبموزاة مع ذلك، ومع انحسار النزاع بين الدينكا والنوير والمورلي، شهدت إدارية البيبور الكبرى من جديد أعمال عنف داخل القبائل وفيما بينها، تمثلت في اقتتال داخلي بين المورلي وغارات عبر الحدود في تلال ماروو شنها أفراد من الجي والتوبوزا انطلاقا من شرق الاستوائية المجاورة بهدف السطو على الماشية.

منطقة الاستوائية الكبرى

26 - ظلت جبهة الخلاص الوطني نشطة في ولايات الاستوائية بعد أن طردها تحالف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية من البلدات الرئيسية والمناطق الاستراتيجية في الأشهر السابقة. وانطوى العديد من أنشطتها على نصب كمائن على جانب الطريق والقيام بأعمال نهب على طول طرق الإمداد الرئيسية، فضلا عن عمليات اختطاف وتجنيد، مع الدخول في اشتباكات مع القوات الحكومية وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية.

27 - وعقب انشقاق السيد لوكوجو، اشتبكت قواته وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية في 28 و 29 أيلول/سبتمبر، واتهم كل من الجانبين الجانب الآخر ببدء الهجمات.

28 - وفي ولاية غرب الاستوائية، استمرت التوترات على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة أنشطة الجماعات المسلحة من الأمبورورو وفصائل ائتلاف سيليكا السابق، والتعبئة المزعومة لشباب الأزاندي لمحاربة ائتلاف سيليكا السابق داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وتفيد التقارير بأن رجل أعمال من جمهورية أفريقيا الوسطى استأجر شباب الأزاندي بدعم من اللواء جيمس ناندو، القائد السابق في صفوف الجناح المعارض في الحركة الشعبية الذي انشق عن الجناح لينضم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في آذار/مارس. وما زال تعيين الفريق ألفريد فوتيو حاكما لولاية غرب الاستوائية يُسبب الإزعاج لبعض نخب الأزاندي السياسية والعسكرية، بينما حاول بعض السياسيين من الأزاندي التكتل من أجل تشكيل منطقة إدارية مستقلة في طمبرة.

منطقة بحر الغزال الكبرى

29 - في ولاية واراب، ظلت مقاطعة تونج الشـــرقية نقطة ســـاخنة مع اندلاع حلقة جديدة من أعمال العنف الداخلي في صـفوف الدينكا. واشـتبك شـباب مسـلحون من لوانيجانغ مع تحالف بين الثيك والأكوك في 6 و 7 تشـرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن عشـرة أشـخاص وحرق إحدى الأسـواق وسرقة الماشية. وشُنّ هجوم مماثل في 30 تشرين الأول/أكتوبر. واشتبك اللوانيجانغ أيضا مع الثيك والأكوك والجلواو فى تشرين الثاني/نوفمبر، ولقى نحو 16 شخصا مصرعهم وأصيب 48 آخرون.

النزاعات القبلية

30 - أدت الفيضـانات الشديدة التي اجتاحت أنحاء واسعة من البلد، بما في ذلك ولايات واراب والبحيرات وأعالي النيل وجونقلي، وما يتصـل بذلك من القيود المفروضـة على حركة مربي الماشـية والمدنيين المسـلحين إلى انخفاض كبير في النزاعات القبلية. وعزا بعض المراقبين انخفاض نسـبة العنف إلى الفيضـانات والوجود المحتمل لقوات نزع سـلاح المدنيين في ولايتي واراب والبحيرات. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فقد شـهدت ولايتا واراب والوحدة وقوع أعمال عنف قبلي وحوادث سـرقة للماشـية عبر الحدود في أوائل أيلول/سـبتمبر. كما أدى العنف القبلي الذي أشـعل فتيله شـباب قاموا بعملية سـطو على الماشـية في جنوب واراب إلى مقتل مدنيين، بينما اسـتمر النزاع القبلي في البحيرات في المناطق الوسـطى والغربية من الولاية. ويمكن أن يعزى هذا العنف من جانب الشـباب إلى ارتفاع قيمة مهر العروس، والتنافس على المراعي والمياه بسـبب اقتراب موسم الجفاف، وتفشي البطالة.

31 - واسـتمرت الهجمات الانتقامية في جونقلي بين المورلي والجي وبين المورلي واللو نوير، ولكن على نطاق أضـيق بسـبب الفيضـانات الشـديدة في الولاية. وأدت الفيضـانات أيضـا إلى نزوح المدنيين الذين فروا من جونقلي والبحيرات باتجاه مانجالا في شـمال وسـط الاسـتوائية. وأعلنت الحكومة بعد ذلك، في 23 أيلول/سـبتمبر، بلدة مانجالا موقعا للمشـردين داخليا. ويتنازع عدد من المجموعات العرقية الأخرى على منطقة مانجالا، وتعمل البعثة مع المجتمعات المحلية لمنع نشـوب نزاع، نظرا للأعداد غير المسـبوقة من المدنيين النازحين حديثا الموجودين هناك.

رابعا - الحالة الإنسانية

32 - ظلت الحالة الإنسـانية في جنوب السـودان مزرية بسـبب الفيضـانات والنزاع المسلح والعنف القبلي. وأدى العنف في منطقة الاسـتوائية الكبرى إلى حالات نزوح، وإصـابات بين المدنيين، واعتقالات تعسـفية، وعمليات اختطاف، ومضـايقات للعاملين في مجال الأنشـطة الإنسـانية، وتعطيل للعمليات الإنسـانية. وفي ولاية وسط الاستوائية، أجبرت الاشتباكات المسلحة المدنيين على اللجوء إلى أوغندا وتسببت في تعليق العمليات الإنسانية، مما أثر على نحو 500 24 شخص.

33 - وفي ولاية واراب، أدى الاقتتال القبلي إلى نزوح نحو 000 18 شـخص وإلى وقوع إصـابات بين المدنيين. وما زال نحو 1,6 مليون شخص مشردين داخلياً، بالإضافة إلى 2,2 مليون شخص آخرين في خمسة بلدان مجاورة. وأثرت الأمطار الغزيرة والفيضـانات على عدد إضـافي يزيد على مليون شـخص في ثمان من الولايات العشـر منذ تموز/يوليه، مما أدى إلى نزوح 000 400 شـخص. وسُـجلت، في أيلول/سـبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، عودة أكثر من 000 19 لاجئ عادوا من تلقاء أنفسهم، وبذلك بلغ عدد العائدين في عام

2020 ما يقرب من 000 110 لاجئ. واستمر الجوع الناجم عن انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلد. وكان لانعدام الأمن والنزاعات والفيضانات الشديدة تأثير كبير على سبل كسب العيش، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وعرقلة الوصول إلى الأسواق، ولا سيما بالنسبة لسكان المناطق الحضرية.

34 - وتدهورت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مع استمرار الأعمال العدائية في التأثير سلبا على إمكانية الوصول وارتكاب أعمال عنف متكررة ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأصول المنظمات الإنسانية.

35 - ففي تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل مواطنان من جنوب السودان من العاملين في مجال تقديم المعونة في حادثين منفصلين وقعا في بيبور وكنال وبيجي، في جونقلي، أثناء تقديمهما خدمات تغذوية بالغة الأهمية. وبسبب هذين الحادثين، ارتفع عدد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين قتلوا هذا العام في جنوب السودان إلى تسعة أشخاص، ليرتفع بذلك العدد الكلي للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين قتلوا في عام 2019 إلى ثلاثة أضعاف. وقد فقد ما مجموعه 124 من العاملين في مجال تقديم المعونة أرواحهم منذ نشوب النزاع في أواخر عام 2013.

36 - ولوحظ وقوع هجمات عديدة على مركبات للمساعدات الإنسانية تحمل علامات واضحة، إذ نُصبت تسعة كمائن على الأقل أدت إلى إصابة عدد من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بجروح وإلحاق أضرار بالأصول. وفي الرنك وبانتيو، وُجّهت للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية تهديدات مباشرة تتعلق بممارسات التوظيف. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وقعت قافلة من المراكب المحملة بالأغذية في كمين نصبه مسلحون في ولاية البحيرات. وقد أُغرقت إحدى سفن الشحن، وأصيب ثلاثة من أفراد طاقمها بجروح نتيجة إطلاق النار عليهم. ولا يزال شخص واحد مفقودا ويُفترض أنه في عداد الموتى. وكان أيضا لتجدد النزاع المسلح في أجزاء من وسط الاستوائية تأثير على العمليات الإنسانية.

37 - وأُبلغ عما مجموعه 103 من حوادث إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وقد تم نقل 45 من العاملين في مجال تقديم المعونة إلى مواقع أخرى بسبب المخاوف الأمنية أو غيرها. وأدى رفع القيود المفروضة على التنقلات بسبب كوفيد-19 إلى تيسير السفر الداخلي، لكن العاملين في مجال تقديم المعونة ظلوا عرضة للمضايقة والتخويف.

38 - وقُدِّمت خدمات المساعدة والحماية المنقذة للأرواح إلى أكثر من ستة ملايين شخص في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر. ويمثل هذا الرقم 80 في المائة من الهدف المنقح البالغ 7,6 ملايين شخص في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، بما يشمل الأشخاص المستفيدين من الأنشطة المنفذة في إطار جهود التصدي لجائحة كوفيد-19. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تم تأمين 974 مليون دولار من مبلغ 1,9 بليون دولار المطلوب في إطار خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك أكثر من 30 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

39 - وظلت أمراض مثل الملاريا والحصبة والأمراض المنقولة بالمياه تؤثر على الناس في موسم الأمطار. وتأكدت حالات إصابة بفيروس شلل الأطفال الناجم عن أخذ اللقاح في ولايتي واراب وغرب بحر الغزال في تشرين الأول/أكتوبر، بعد شهرين من إعلان خلو أفريقيا من فيروس شلل الأطفال الطبيعي المصدر.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - حماية المدنيين

40 - واصلت البعثة تقديم استجابة شاملة للتهديدات التي تطال المدنيين من خلال التواصل مع القيادات الرئيسية، وتنفيذ مبادرات لتسوية النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية، وقيام حفظة السلام تدريجيا بالتمركز في مواقع خارجية، إلى جانب دعم للبرامج يهدف إلى تعزيز الاستقرار ومعالجة دوافع النزاع. ومن التهديدات الرئيسية التي تطال المدنيين القتل والإصابات والاختطاف والعنف الجنسي.

41 - وواصلت البعثة بذل الجهود لإعادة الاستقرار إلى جونقلي وإدارية البيبور الكبرى من خلال إعطاء الأولوية للإجراءات التكميلية الفورية والمتوسطة الأجل لمنع المزيد من العنف والتخفيف من حدته. فعلى سبيل المثال، دعمت البعثة حوارا بين زعماء الدينكا بور واللو نوير والمورلي في جوبا، بقيادة حاكم جونقلي وكبير مديري إدارية البيبور الكبرى، وهو ما أسفر عن اتفاق على مواصلة العمل على المستوى الشعبي. وقدمت البعثة دعما فنيا للجنة الرفيعة المستوى، بقيادة نائب الرئيس جيمس واني إيقا، لحل مسألة العنف القبلي في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى. وخُطِّط لبرنامج متعدد الوكالات للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية بمساعدة من الصندوق الاستئماني لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود المشترك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، حيث ستوحد البعثة من خلاله جهودها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى واثنتين من المنظمات غير الحكومية الدولية. ويسعى هذا المشروع، الذي يستهدف الشباب والفئات المهمشة الأخرى، إلى التقريب بين المجتمعات المحلية لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع وإعداد تدخلات للحد من العنف وتعزيز المساءلة.

42 - وبموازاة مع ذلك، سيّرت البعثة دوريات في المناطق الرئيسية المتضررة من العنف، ولا سيما في جونقلي. وفي غرب الاستوائية، حيث أُبلغ عن زيادة في الإجرام والتجنيد القسري من جانب جبهة الخلاص الوطني، أقامت البعثة قواعد عمليات مؤقتة للتصدي للتهديدات الناشئة. وعززت البعثة أيضا وجودها في وسط الاستوائية في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في أواخر أيلول/سبتمبر، وفي واراب في أعقاب تزايد أعمال العنف القبلي والهجمات التي يشنها الشباب على المجتمعات المحلية على طول الطريق الرابطة بين واو وكواينا وتونج. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتسيير دوريات في مناطق العودة، بما في ذلك المناطق الواقعة في ملكال الكبرى، وأكوبو وأورور في جونقلي، ولانيا وياي في شرق الاستوائية، وذلك بهدف تهيئة الظروف المواتية لإعادة التوطين. واستجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لطلبات من مختلف السلطات وأفراد المجتمعات المحلية لإزالة الذخائر المتفجرة من المجمعات السكنية، وجوانب الطرق، وفي القرى الواقعة في ولايات الاستوائية الكبرى والبحيرات والوحدة وأعالي النيل وغرب بحر الغزال.

43 - ودعما لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على المستوى الشعبي، وإدارة النزاعات المحلية، وتحقيق المصالحة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، نظمت البعثة 25 من حلقات العمل والحوارات المجتمعية وحملات السلام وجهود نشر اتفاقات السلام على الصعيدين المحلي والوطني، فضلا عن أنشطة بناء القدرات لفائدة السلطات التقليدية والنساء والشباب. وقُدِّمت المساعدة إلى ما مجموعه 1 971 مشاركاً، بما في ذلك 800 امرأة، من خلال هذه الأنشطة.

44 - واستنادا إلى خارطة الطريق المبينة في تقريري بشأن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا (S/2019/741)، ومن أجل تمكين البعثة من توسيع نطاق تمركزها الخارجي لأغراض

الحماية في بقع العنف الساخنة، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تحويل مواقع حماية المدنيين إلى مخيمات للمشردين داخليا خاضعة لسيادة الحكومة، تمشيا مع الفصل الثالث من الاتفاق واستنادا إلى تقييمات شاملة للمخاطر الأمنية. وفي الفترة قيد الاستعراض، أعيد رسميا تعيين المواقع الموجودة في بور وواو وجوبا مخيمات للمشردين داخليا. وستواصل البعثة الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حماية المدنيين، بسبل منها تسيير دوريات بالقرب من مواقع حماية المدنيين السابقة. وستقوم البعثة أيضا بدعم الحكومة في الاضطلاع بمسؤوليتها، ولا سيما من خلال تقديم الدعم إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة دعم إيصال المساعدات الإنسانية إلى المخيمات دون عوائق، والاحتفاظ بقوات رد سريع يمكن نشرها بسهولة من أجل التدخل في حالات الطوارئ.

45 - وفي المواقع الثلاثة كلها، جاءت عمليات الانتقال نتيجة تنسيق وثيق وتخطيط مشترك بين البعثة وشركائها في مجال العمل الإنساني العاملين في هذه المواقع، واتصالات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك السلطات في جوبا والولايات وقوات الأمن والشرطة، فضلا عن ممثلي المشردين داخليا. وفي كل حالة من الحالات، وقّعت البعثة مذكرة تفاهم مع حكام الولايات المعنيين، تكفل التزامهم بتوفير الأمن والحماية للمشردين داخليا في المخيمات. وفي بور وواو على حد سواء، يسّرت البعثة التواصل المباشر بين المشردين داخليا وحكام الولايات لزيادة الثقة. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة في جوبا، بالتعاون مع شركائها، بدعم صياغة اتفاق بشأن التعايش السلمي بين المشردين داخليا في المواقع المذكورة والمجتمعات المضيفة المحيطة بتلك المواقع.

46 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار الجهود المبذولة لدعم السلطات في تحمل مسؤولياتها عن حفظ النظام العام في مخيمات المشردين داخليا التي أعيد تحويلها حديثا، وقّع مفوض الشرطة في البعثة اتفاقا بشأن التنسيق العملياتي مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. ويمكّن الاتفاق من تمركز أفراد من شرطة الأمم المتحدة في مراكز الشرطة الواقعة بالقرب من مخيمات المشردين داخلياً المعاد تعيينها، وذلك لمواصلة تعزيز قدرات الخفارة المجتمعية بسبل منها توفير الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية والتدريب والتوجيه والإرشاد والرصد وتسيير دوريات منسقة.

47 - وبالاستفادة من عمليات الانتقال الناجحة والدروس المستفادة، يجري بذل الجهود على نحو يتسم بنفس القدر من الشمول والتشاور استعدادا لإعادة تعيين مواقع حماية المدنيين المتبقية في بانتيو وملكال، التي تستضيف 458 130 شخصا.

48 - وقد أتاحت إعادة تعيين مواقع حماية المدنيين للعنصر العسكري مكاسب أمنية ستسمح له بخفض تدريجي لعدد الأفراد النظاميين وتحسين مستوى إنزال القوة لحماية المدنيين من خلال عمليات نشر تتسم بقدر أكبر من خفة الحركة والقوة والمرونة والسرعة. وبفضل التوصيات المتوقعة من الاستعراض الاستراتيجي المستقل، إلى جانب التعزيز المتوخى لعنصر سيادة القانون في البعثة وإعادة تشكيل الخبرة الحالية في مجال الشرطة، ستتمكّن البعثة من مواصلة تعزيز الدعم التقني والاستشاري المقدم إلى الجهات الفاعلة الوطنية من أجل إعادة إرساء أسس العدالة الجنائية على الصعيد الوطني وكفالة احترام سيادة القانون، والإسهام في تهيئة بيئة توفر الحماية، وتعزيز قدرة الحكومة على حماية المدنيين.

49 - وبالمثل، واصلت شرطة الأمم المتحدة توسيع نطاق تمركزها ووجودها في أماكن أخرى لأغراض الحماية خارج مواقع حماية المدنيين. وسُيِّر ما مجموعه 661 دورية لبناء الاطمئنان والثقة، و 64 دورية

قصـــيرة المدة، و دوريتان طويلتا المدة، و 11 دورية جوية دينامية و 536 دورية ذات وجود بارز. وكان ما مجموعه 274 1 دورية من دوريات شرطة الأمم المتحدة مراعية للمنظور الجنساني.

50 - وسيرت قوة البعثة 472 21 دورية، بما في ذلك 163 1 دورية قصيرة المدة، و 166 دورية طويلة المدة، و 127 دورية جوية دينامية، و 28 دورية نهرية. وسُـــيِّر ما مجموعه 399 5 دورية في مواقع حماية المدنيين وحولها.

سيادة القانون والمساءلة

51 - واصـــلت البعثة تقديم الدعم لتدابير المســـاءلة الوطنية المتعلقة بالحوادث الأمنية التي تؤثر على مواقع حماية المدنيين. وفي المجموع، احتُجز في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة 27 شـخصـاً يشـتبه في أنهم مسؤولون عن حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين. وأحالت البعثة تسعة أشخاص إلى السلطات الوطنية للتحقيق معهم ومقاضـــاتهم. ونســـقت البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنشـــر بعثات تقييم ومحاكم متنقلة في ملكال، وهي عمليات ما زالت مستمرة.

52 - وفي 25 تشـرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة الدعم لمديرية القضـاء العسـكري التابعة لقوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان لنشـر فريق يضـم قضـاة ومدعين عامين وهيئة دفاع في بور وبانتيو لاسـتعراض وخفض عدد ما تراكم من قضايا لم يبت فيها بعد لمشتبه فيهم ما زالوا محتجزين في السجون العسكرية.

53 - وللتخفيف من حدة العنف المرتبط بالهجرة في واراب وغرب بحر الغزال، واصـلت البعثة، بالتنسـيق مع شـركاء آخرين، النهوض بتنفيذ مشـروع ممول من الصـندوق الاسـتئماني لتحقيق المصـالحة والاسـتقرار وبناء القدرة على الصـــمود. وعلى وجه التحديد، قادت البعثة جهود التخطيط والإعداد باتباع طرائق شـــاملة لكفالة إنشـاء محكمة خاصـة متنقلة. وبالإضـافة إلى التحقيق في الجرائم، سـتكون هذه المحكمة بمثابة آلية اسـتجابة سـريعة للانتشـار في البقع السـاخنة من أجل تعزيز المسـاءلة في بداية أعمال العنف وتخفيف حدة التوترات خلال موسم الهجرة الوشيك.

54 - وفي 24 تشـــرين الثاني/نوفمبر، أجريت مشـــاورات متكاملة رفيعة المســـتوى للتوعية والتشـــاور مع رؤساء كل عنصر من عناصر العدالة من كلتا الولايتين بشأن المحكمة الخاصة المتنقلة، ولكفالة اتفاقها على تحديد فريق قضائي مخصص لهذا الغرض.

55 - وبموازاة مع ذلك، أجرت البعثة في الفترة من 14 تشرين الأول/أكتوبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر مشـاورات في مختلف أنحاء غرب بحر الغزال وواراب لتوعية المجتمعات المحلية والاستماع إلى آرائها بشـأن المحكمة الخاصـــة وبشـــأن المجالات التي ينبغي تعزيزها لمواجهة ما طُرح من تحديات في موســـم الهجرة السـابق. وسـتكون هذه المشـاورات بمثابة إطار لمؤتمر مشـترك بين الولايتين يتيح التوصـل إلى اتفاق بين ممثلي الولايتين بشأن الآليات المعززة للمساعدة على هجرة سلمية، فضلا عن آلية للتوعية على نطاق أوسع في مختلف أنحاء الولايتين فيما يتعلق بإجراءات وطرائق عمل المحكمة الخاصة المتنقلة.

56 - وبعد إجراء اســتعراض مســتندي أولي لإطار القانون الجنائي لجنوب الســودان، تقوم البعثة حاليا بدعم لجنة اسـتعراض القوانين في جنوب السـودان لتشـكيل فريق عامل تقني لاسـتعراض التعديلات المقترح إدخالها على قانون البينة لعام 2006 وقانون العقوبات لعام 2008 وقانون الإجراءات الجنائية لعام 2008 والموافقة عليها. ويهدف هذا الاســـتعراض التشـــاوري إلى زيادة امتثال جنوب الســـودان للمعايير وأفضـــل

الممارســـات الدولية والإقليمية، والمواءمة بين جميع القوانين الجنائية الوطنية. وواصـــلت البعثة التنســـيق مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، لوضـع مشروع قانون الأسرة لجنوب السودان، الذي عُقد بشأنه اجتماع لأصحاب المصلحة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

57 - وثَّقت البعثة ما مجموعه 134 حادثا، منها حوادث القتلِ التعسـفي، والاختطاف، والعنف الجنسـي المتصل بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد العسـكري القسـري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسـفرت هذه الحوادث عن وقوع ما لا يقل عن 212 إصـابة بين المدنيين (126 قتيلا و 86 جريحا)، من بينهم 27 امرأة و 19 طفلا على الأقل. ومن هذه الحوادث، نُسـب 73 حادثا إلى مجموعات الدفاع عن النفس؛ و عشـرة إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية؛ وثمانية إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ وتسعة إلى جبهة الخلاص الوطني؛ وسبعة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ وخمسة إلى جهاز الأمن الوطني؛ وواحد إلى القوى الموحدة اللازمة؛ وواحد إلى القوات المشـــتركة بين قوات الدفاع الشـــعبي لجنوب الســـودان وجهاز الشـــرطة الوطنية لجنوب السـودان ومصـلحة السـجون في جنوب السـودان؛ وواحد إلى اشـتباكات بين جبهة الخلاص الوطني والجناح المعارض في الحركة الشعبية. ولم تحدَّد بعد الجهة المسؤولة عن 19 حادثة أخرى.

58 - وبعد تصاعد أعمال العنف المنظمة على المستوى دون الوطني وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان المبلغ عنها في الفترة بين أيار/مايو ومنتصف آب/أغسطس، انخفض عدد الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى مستويات مماثلة لنفس الفترة من عام 2019، ويُفترض أن هذا الانخفاض يعزى أســاســا إلى الأمطار الغزيرة والفيضـــانات في المناطق التي عادة ما تتأثر بهذا العنف. غير أن مجموعات الدفاع عن النفس المدججة بالســـلاح ما زالت تعيث فســـادا في أماكن مثل ولايتي البحيرات وواراب. وجرى توثيق زيادة مثيرة للقلق في حالات اختطاف المدنيين على يد أفراد من جبهة الخلاص الوطني وعناصـــر مسلحة أخرى، وذلك أساسا لغرض التجنيد العسكري القسري، في منطقة يي بولاية وسط الاستوائية. وشكلت أيضا الانتهاكات المرتبطة بحملة الحكومة لنزع السلاح القسري في منطقة تونج بولاية واراب مدعاة للقلق.

59 - واســـتمرت البعثة في تلقي تقارير تفيد بقيام جهاز الأمن الوطني بفرض الرقابة على الصـــحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء منتقِدة للحكومة أو مخالفة لآرائها ومضـايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسفيا. وقد تعرض ما لا يقل عن خمسة صحفيين للاعتقال والاحتجاز التعسفين بسبب أنشطتهم المهنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

60 - ولا يزال فرض عقوبة الإعدام يثير القلق، لا سـيما في ضـوء عدم كفاية الضـمانات القائمة لحماية الحق في المحاكمة وفق الأصـــول القانونية وفي المحاكمة العادلة. وقد وُثِّقت عملية واحدة من عمليات الإعدام خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، مما يرفع العدد الكلي لعمليات الإعدام المؤكدة التي نُفِّذت في عام 2020 إلى ثلاث عمليات. وخلال الفترة نفسـها، أُفرج عن خمسـة من السـجناء المحكوم عليهم بالإعدام بعد قيام جهات فاعلة في المجتمع المدني باستئناف الأحكام الصادرة في حقهم.

61 - وفي أوائل أيلول/سـبتمبر، أعلنت محكمة عسـكرية محلية في يي، أُنشـئت في تموز/يوليه، عن إدانة 26 جندياً من قوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان لتورطهم في جرائم مختلفة ارتُكبت في المقاطعات الجنوبية

لولاية وسط الاستوائية، ولا سيما بين عامي 2019 و 2020. وشمل هذا الرقم 13 جنديا أدينوا بالاغتصاب وأربعة بالشروع في القتل وإلحاق ضرر جسيم. وقامت محاكم مدنية في أماكن مختلفة بإدانة جندي من قوات الدفاع الشعبي بتهمة القتل العمد، وإدانة أربعة أفراد من جهاز الشرطة الوطنية وثلاثة من الجناح المعارض في الحركة الشعبية وواحد من قوات الدفاع الشعبي بارتكاب جرائم جنسية ضد ثماني فتيات قاصرات.

62 - وأجرت البعثة 22 تقييما للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قبل أن تقدم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة دعما لتنفيذ عملية السلام.

الأطفال والنزاع المسلح

63 - انخفض عدد الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة من 55 إلى 23 (12 فتى، وعشر فتيات، وطفل واحد لم يتسن تحديد جنسه).

64 - وتم التحقق من تعرض ثمانية فتيان للتجنيد والاستخدام، وخمس فتيات للاغتصاب، وخمسة أطفال (فَتَيان وثلاث فتيات) للاختطاف، وخمسة أطفال (ثلاثة فتيان، وفتاة واحدة، وطفل لم يتسن تحديد جنسه) للقتل والتشويه (قُتل طفلان وشُوِّه ثلاثة). وتم التحقق من وقوع هجوم على مرفق للرعاية الصحية وثلاثة حوادث تتعلق بمنع إيصال المساعدات الإنسانية. وتم التحقق من حوادث الاستخدام العسكري للمدارس (مدرستان) والمستشفيات (مستشفى واحد) من جانب قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية وسط الاستوائية. وكان الأطفال الأكثر تضررا في وسط الاستوائية (سبع فتيات)، وغرب الاستوائية (ستة فتيان وفتاة واحدة)، وواراب (فتى واحد، وفتاة واحدة، وطفل واحد لم يتسن تحديد جنسه)، وشرق الاستوائية (فَتَيان)، وجونقلي (فتى واحد)، والبحيرات (فتى واحد)، والوحدة (فتى واحد)، وغرب بحر الغزال (فتاة واحدة).

65 - وارتُكبت انتهاكات طالت تسعة أطفال (أربعة فتيان وخمس فتيات) على يد قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (أربعة فتيان وثلاث فتيات) وجهاز الأمن الوطني (فتاتان). وارتُكبت انتهاكات من جانب الجناح المعارض في الحركة الشعبية طالت ثمانية أطفال (خمسة فتيان، وفتاتان، وطفل واحد لم يتسن تحديد هويته)، وجبهة الخلاص الوطني (ثلاث فتيات)، في حين لم تُعرف الجهة المسؤولة عن انتهاكات ضد ثلاثة فتيان، أصيب اثنان منهم بتشوهات بسبب متفجرات من مخلفات الحرب فيما تعرض آخر للاختطاف على يد مجموعة مجهولة. ونُسب هجوم على أحد مرافق الرعاية الصحية إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية، في حين لم تُعرف بعد الجهة المسؤولة عن ثلاثة حوادث تتعلق بمنع إيصال المساعدات الإنسانية.

66 - ودعمت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ إنشاء ست لجان تقنية على مستوى الولايات في وسط الاستوائية وجونقلي وغرب الاستوائية وشمال بحر الغزال والبحيرات والوحدة. وتشكل هذه اللجان الهياكل الرئيسية على مستوى الولايات التي تشرف على تنفيذ خطة العمل الشاملة الموقعة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات والجماعات المسلحة ضد الأطفال.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

67 - ظلت البعثة تلاحظ مستويات مقلقة من أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها أطراف النزاع أو الميليشيات الأهلية أو غيرها من العناصر المسلحة الضالعة في أعمال العنف المحلية أو القبلية. وتحققت

البعثة من 12 حادث عنف جنسي متصل بالنزاع المسلح، شملت 15 ضحية، من بينهم تسع فتيات. وتعرض الضحايا، الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 45 عاماً، للاغتصاب (ست حالات)، والاغتصاب الجماعي (خمس حالات)، والإكراه على التعري (حالتان)، ومحاولة الاغتصاب (حالتان). ونُسبت هذه الحوادث إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية (اثنان)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (اثنان)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (واحد)، وجهاز الأمن الوطني (اثنان)، والقوات التابعة للقائد السابق للجناح المعارض في الحركة الشعبية، اللواء جوزيف دونغو (واحد)، ومجموعات الدفاع عن النفس (2)، في حين كانت عناصر مسلحة مجهولة مسؤولة عن اثنين من هذه الحوادث.

68 - ووثقت البعثة 14 حادثا إضافيا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير وشملت 41 ضحية، من بينهم أربع فتيات. ونُسبت خمسة حوادث إلى مجموعات الدفاع عن النفس، وثلاثة إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية، وثلاثة إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وواحد إلى كل من الجناح المعارض في الحركة الشعبية وجبهة الخلاص الوطني وجهاز الأمن الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعات الدفاع عن النفس في جونقلي كانت مسؤولة عن 63 في المائة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

69 - وفي 18 أيلول/سبتمبر، أصدرت جبهة الخلاص الوطني بيانا من جانب واحد التزمت فيه بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتوثيق تعاونها مع الأمم المتحدة لمنع حدوثه. وفي يومي 20 و 21 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان العمل بمنهاج موحد جديد بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال دورة تدريبية لـ 25 من مدربي قوات الدفاع الشعبي، من بينهم ثلاث نساء، عُقدت في جوبا بدعم تقني من البعثة. واجتمعت لجنة مؤلفة من ممثلين عن قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية وتحالف المعارضة في جنوب السودان ووزارة الدفاع لأول مرة في 27 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة توحيد خطتي عمل قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومن المتوقع بدء العمل بالخطة الموحدة قبل نهاية عام 2020.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

70 - في إطار مواصلة تقديم الدعم إلى الشركاء في مجال العمل الإنساني، سيّرت البعثة 66 دورية طويلة المدة و 163 1 دورية قصيرة المدة في مختلف أنحاء البلد لدعم عمليات إيصال المساعدة أو حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، بسبل منها إنشاء قواعد عمليات مؤقتة. ووفرت البعثة الحماية العسكرية لـ 112 بعثة متكاملة، مما أتاح لها الوصول إلى مناطق شديدة الخطورة. وإضافة إلى ذلك، سيّرت 982 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

71 - واستجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لطلبات من منظمات العمل الإنساني لإجراء عمليات مسح وإزالة للذخائر المتفجرة، ومن ذلك على سبيل المثال الدعم المقدم لتطهير موقع لإنشاء مركز للعمل الإنساني في كودوك بأعالي النيل. وبناء على طلب من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم تقييم موقع لإنشاء مدرسة ابتدائية في بانتيو بولاية الوحدة، كان يُستخدم في السابق كموقع للتجميع، وفي غوموروك بجونقلي، تم تطهير منطقة إنزال لتمكين برنامج الأغذية العالمي من إيصال الأغذية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها بسبب الفيضانات.

72 - ونشرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 17 فريقا، وقامت هذه الأفرقة بمسح وتطهير مساحة تبلغ 190 513 مترا مربعا من الأراضـــي وتدمير 381 12 صـــنفا من المتفجرات و 360 26 طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

73 - واصـــل الممثل الخاص ونوابه بذل مســاعيهم الحميدة والعمل مع الأطراف وأصــحاب المصــلحة لمعالجة المسائل الأساسية المعلقة ومواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق. وتعاون الممثل الخاص مع السيد كير والنائب الأول للرئيس مشـــار ونواب الرئيس الأربعة الآخرين لتعزيز تنفيذ الاتفاق في أوانه. ومن خلال المشاركة النشطة في مداولات اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، حث الممثل الخاص الأطراف على الحفاظ على ما تحقق من زخم، في حين واصلت البعثة أيضا تقديم الدعم اللوجستي إلى الآلية.

74 - وواصلت البعثة أنشطتها الرامية إلى توسيع نطاق الحيز المدني والسياسي وتوفير الأساس اللازم للتنفيذ المســتدام لاتفاق الســلام. وتمهيدا لانطلاق عملية وضــع الدســتور، نظمت البعثة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للديمقراطية والمســـاعدة الانتخابية، يومي 13 و 14 تشـــرين الأول/أكتوبر، حلقة عمل للقيادات النسائية بشأن عملية وضع الدستور الدائم. وقامت قيادات سياسية نسائية من أوغندا وغامبيا وكينيا بتبادل أفكار متعمقة بشأن عمليات وضع الدستور الوطني لكل بلد من هذه البلدان. وعقد الشركاء أنفسهم حلقة عمل مماثلة لكبار الزعماء السياسيين يومي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر، كان المتحدثان الرئيســيان فيها هما وزيرة الدفاع، أنجلينا تيني، ووزير الإعلام وتكنولوجيا الاتصـــالات والخدمات البريدية، مايكل ماكوي لويث.

75 - وفي 28 و 29 تشـــرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة ووزارة الشـــؤون الاتحادية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية حلقة عمل تشاورية للتداول بشأن إطار السياسات المتعلقة بالنظام الاتحادي ووضعه في صيغته النهائية.

76 - وبالشـراكة مع اللجنة المشـتركة للرصـد والتقييم المعاد تشـكيلها، قامت البعثة بتيسـير عمل مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في حلقة عمل عقدت في جوبا يومي 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر لدعم عرض التقييم الأمني الاسـتراتيجي المنصـوص عليه في الاتفاق، فضـلا عن إعداد وثائق قطاع الأمن ذات الصلة.

77 - واسـتضـافت البعثة سـبعة برامج إذاعية تتناول مسـائل حاسـمة مثل مسـؤوليات الأحزاب السـياسـية في بناء الدولة، ومعالجة الأزمة الاقتصـــادية، وتعزيز مشـــاركة المجتمع المدني، وإعادة تشـــكيل حكومات الولايات، من بين مواضــيع أخرى. وأســهمت هذه البرامج في فتح المجال الســياســي، والتماس آراء مختلف أصـحاب المصـلحة بشـأن المسـائل المواضـيعية، وتعزيز التواصـل بين القادة السـياسـيين والسـكان، وسـاعدت في نشر معلومات صحيحة وموثوقة عن اتفاق السلام وعملية السلام.

هاء - المرأة والسلام والأمن

78 - رغم أن البعثة واصلت إشراك الشركاء وأصحاب المصلحة في الدعوة إلى تنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق، فقد ظل التقدم محدودا بســبب انعدام الإرادة الســياســية في الوفاء بحصـــة المرأة البالغة

35 في المائة. ودعت البعثة إلى مشاركة المرأة مشاركة ذات مغزى في جميع المنتديات والحلقات الدراسية التي تدعمها البعثة. وسعت حلقات العمل المعنية بتنمية المهارات وبناء القدرات، مثل تلك المتعلقة بالمهارات والقدرات الدعوية والقيادية، إلى تعزيز إسهامات المرأة في مختلف عمليات السلام.

79 - وتقوم البعثة، بالتعاون مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، بتقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لإجراء تقييم للاحتياجات الجنسانية يستهدف المقاتلين السابقين ولجمع بيانات عن المقاتلات السابقات وعن احتياجات البرمجة. ودعمت البعثة تدريب الشرطة في مجالات المساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، والعنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتواصل جهود التوعية المجتمعية للدعوة إلى اتخاذ تدابير وقائية وتخفيفية مراعية للمنظور الجنساني، ولا سيما في إطار التصدي للعنف المنزلي في سياق جائحة كوفيد-19.

80 - وبالشراكة مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قدمت البعثة المشورة والمساعدة التقنيتين لإطلاق مشروع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن، الممول من صندوق بناء السلام، في جوبا يومي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر. ويهدف هذا المشروع إلى دعم عملية الإصلاح من خلال تيسير مشاركة النساء والفئات المهمشة في تصميم قوانين وسياسات وممارسات قطاع الأمن. وللنهوض بمشاركة المرأة ومراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن، يسّرت البعثة عقد جلسة بشأن الدروس المستفادة، جرى فيها تناول الاستراتيجيات ذات الصلة لكل من فيجي وكندا والهند، فضلا عن سياقات أخرى لحفظ السلام.

81 - ونظمت البعثة مناسبات للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) الذي ركز على إشراك المرأة ومشاركتها في عملية السلام.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

82 - في 30 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة 662 2 موظفا، منهم 883 موظفا دوليا (245 امرأة، أي 27,7 في المائة)، و 384 1 موظفا وطنيا (198 امرأة، أي 14,3 في المائة)، و 395 فردا من متطوعي الأمم المتحدة (156 امرأة، أي 39,5 في المائة).

83 - وبلغ قوام الشرطة 627 1 فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ 101 2 فرد)، منهم 522 فردا من أفراد الشرطة (166 امرأة، أي 31,8 في المائة)، و 140 1 فردا في ست من وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة (251 امرأة، أي 24,1 في المائة)، و 65 موظفا من موظفي شؤون السجون (19 امرأة، أي 29,2 في المائة).

84 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 000 17 فرد، بلغ قوام قوات البعثة 684 14 من الأفراد العسكريين، منهم 233 من ضباط الاتصال العسكري (46 امرأة، أي 19,2 في المائة)، و 422 من ضباط الأركان العسكريين (81 امرأة، أي 19,2 في المائة)، و 029 14 من أفراد الوحدات العسكرية (677 امرأة، أي 4,8 في المائة).

85 - وقُدمت إحاطات إعلامية ودورات تدريبية للمدربين بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة، بما في ذلك منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، استفاد منها 406 من موظفي البعثة والأفراد المرتبطين بها. وقُدمت إحاطات لتجديد المعلومات بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لعدد إضافي بلغ 383 موظفا

من موظفي البعثة. وقُدّم تدريب غير مباشر بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة لـ 973 1 فردا من أفراد الوحدات العسكرية.

86 - وأُجريت زيارة ميدانية واحدة إلى يامبيو في إطار الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر والتوعية. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بكوفيد-19، فقد استمر الاتصال بالمكاتب الميدانية على نحو منتظم. وبدعم من الشركاء، ظلت المخاطر المتعلقة بسوء السلوك، ولا سيما بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، قيد التقييم، ونُقِّحت التدابير المتخذة لمعالجتها عند الاقتضاء، وذلك بهدف التصدي لما حُدِّد من مخاطر في هذا الصدد.

87 - ووفقا للسياسة المعمول بها، جهزت جميع المعلومات المتعلقة بسوء السلوك في الوقت المناسب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل 15 ادعاء في نظام تتبع حالات سوء السلوك، بما في ذلك ادعاء واحد بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وظل جميع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين تم التعرف عليهم يتلقون الدعم من كبيرة موظفي البعثة المعنية بحقوق الضحايا.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

88 - سجلت البعثة 79 انتهاكا لاتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مقارنة بـ 36 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن تلك الانتهاكات، شمل 69 من الانتهاكات قيودا على التنقل فرضتها الحكومة، مما أعاق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

89 - وشهدت البعثة زيادة مطردة في عدد حالات رفض وصول دورياتها إلى أماكن معينة في مختلف أنحاء البلد. وتعزى هذه الزيادة إلى قيام الآلية المشتركة للتحقق والرصد التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بفرض شرط جديد يقضي بضرورة إقرار مقرها في جوبا لجميع المستندات المتعلقة بتبادل المعلومات وضمان سلامة الطيران للدوريات البرية والجوية للبعثة. وقد أدى هذا الشرط الإضافي إلى حدوث حالات تأخير، مما اضطر البعثة إلى تأجيل أو إلغاء عدد كبير من دورياتها المقررة.

90 - وتجدر الإشارة إلى أن أفراد جهاز الأمن الوطني قاموا، في ثلاث مناسبات، خارج جوبا بمنع وصول دوريات البعثة المنتشرة من جوبا إلى لوبونوك في وسط الاستوائية لإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة لردع أعمال العنف وحماية المدنيين في أعقاب الاشتباكات التي وقعت بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني. وفي تشرين الأول/أكتوبر، مُنعت مرارا دوريات استطلاع بري وجوي تابعة للبعثة من الوصول إلى أجزاء مختلفة من غرب الاستوائية بسبب تأخر مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد بجوبا في إقرار مستندات البعثة المتعلقة بتبادل المعلومات وضمان سلامة الطيران أو رفضه إقرارها. وبالإضافة إلى ذلك، رفض المكتب المحلي للآلية المشتركة للتحقق والرصد في يامبيو الوفاء بضمانات سلامة الطيران لرحلات البعثة في تشرين الأول/أكتوبر، مع أن مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد في جوبا قد أقرها سابقا.

91 - وتواصلت البعثة مع كبار المسؤولين الحكوميين وقادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والآلية المشتركة للتحقق والرصد، مبرزة أن البعثة تقوم، بموجب اتفاق مركز القوات، بتبادل المعلومات المتعلقة بالدوريات مع الحكومة لأغراض التنسيق وأنها ليست مطالبة بالحصول على الموافقات لتنفيذ المهام الموكلة إليها. ومع ذلك، لا يزال أفراد الأمن في مختلف أنحاء البلد يمنعون وصول دوريات البعثة.

92 - ولا يزال مكان وجود اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين كان قد أُلقي القبض عليهما في عام 2014 مجهولا. ولم تمكّن الحكومة البعثة من الوصول إليهما ولم تقدم معلومات عن حالتهما، على الرغم من الطلبات المنتظمة المقدمة.

93 - وفي حين لوحظ إحراز بعض التقدم في الموافقة على التأشيرات المتأخرة لموظفي البعثة، فإن حالات التأخير المتكررة في الموافقة على التأشيرات للأفراد النظاميين من خارج الوحدات كان له أثر سلبي على أنشطة البعثة.

94 - وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال المذكرات الشفوية والتواصل المنتظم. ويتم إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية للحوادث يتم إعدادها لتُقدَّم إلى مجلس الأمن.

ثامنا - تقييم أداء العناصر النظامية

95 - لم يُجر سوى عدد محدود من التقييمات بسبب التدابير المتخذة للوقاية من مرض كوفيد-19 والتخفيف من آثاره. وقُدِّمت تقييمات خمس وحدات إلى مقر الأمم المتحدة، وهي تقييمات تشمل فهم الولاية وتقديم الدعم لها، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، والإمداد بمقومات البقاء، والصحة. وشملت هذه الوحدات أربع كتائب مشاة ووحدة طبية من المستوى الثاني، وصُنِّفت جميعها على أنها مرضية عموما. ومن الممارسات الجيدة التي لوحظت في بعض الوحدات التدابير المتخذة للوقاية من كوفيد-19، وإشراك الضابطات في جميع المهام المتعلقة بالعمليات، والتركيز في إحدى الوحدات على التدريب المنتظم على إجلاء المصابين. وتلقت كل وحدة من الوحدات توصيات محددة من أجل التحسين من خلال خطط تحسين الأداء بهدف زيادة تعزيز أوجه الكفاءة.

96 - وتم تقييم وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة، مع حصول كلتا الوحدتين على درجة مرضية. وتبين خلال عمليات التفتيش توفر الوحدتين على قدرات متميزة في القيادة والتحكم، فضلا عن مستوى عال من الانضباط والإجراءات المتخذة على نطاق واسع للتصدي لجائحة كوفيد-19.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

97 - أنوه بالتقدم التدريجي المحرز صوب تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وأحيط علما بالاتفاق المتعلق بتوزيع الحقائب الحكومية على مستوى الولايات والمقاطعات بوصفه تطورا إيجابيا. وأثني على الرئيس سلفا كير ميارديت وأطراف الاتفاق على تحقيق هذا الإنجاز الهام. غير أن بلوغ النقاط المرجعية الرئيسية لتنفيذ اتفاق السلام ما زال متأخرا. وأحث الأطراف على تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى التعجيل بتعيين مسؤولين عن الحقائب المتفق عليها، وإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة ذات مغزى، والتوصل إلى تسوية بشأن تعيين حاكم ولاية أعالي النيل، ومعالجة المسائل الأساسية المعلقة الأخرى.

98 - وأعرب عن تقديري للدور الحيوي الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تشجيع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة على إحراز تقدم، وأجدد أيضا دعوتي إلى التعجيل بتعيين رئيس دائم للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وأشيد بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لدعمه المستمر لجنوب السودان والجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

99 - وأرحب بالتزام الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتقيد بحصة 35 في المائة المخصصة للمرأة، رغم أنني ما زلت أشـــعر بالقلق إزاء عدم احترام الأحكام الجنســـانية الواردة الاتفاق المنشـــط لتســـوية النزاع في جمهورية جنوب الســـودان حتى الآن، كما يلاحظ من تعيين حكام الولايات. وأكرر دعوة جميع الأطراف إلى التنفيذ التام للأحكام الجنسانية، بما يشمل جميع التعيينات في المناصب الشاغرة على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي، وفي المجلس التشريعي الوطني الانتقالي.

100 - وأثني على الأطراف لمواصـــلة التزامها بوقف إطلاق النار، ولكنني ما زلت أشـــعر بالقلق إزاء العمليات التي تنفذها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية، من جهة، وتحالف حركات المعارضـة في جنوب السودان، من جهة أخرى، ضد بعضـهما البعض، وإزاء تفشـي حالة انعدام الأمن وما يترتب عليها من عواقب وخيمة دائمة تطال الســـكان المدنيين، بما في ذلك التشـــريد وانتهاكات حقوق الإنســـان والعنف الجنســـي المتصـــل بالنزاع. ومما يبعث على التفاؤل العملية التي تقودها جماعة ســانت إيجيديو في روما، بالتنسـيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجهود الرامية إلى إدماج تحالف حركات المعارضـــة في جنوب الســودان ضــمن هياكل آلية الرصــد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021.

101 - وما زلت قلقا بشـــأن تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، التي توقفت فعليا، في حين أدت ســلســلة من الانشـــقاقات داخل الأطراف إلى زيادة عدم الاســـتقرار وزعزعة الثقة. وما فتئت العلاقة بين بطء تنفيذ النقاط المرجعية على المســتوى الســياســي وتأخر تنفيذ الأحكام الأمنية تشـكل أحد العوامل التي ســمحت باســتمرار العنف القبلي في مختلف أنحاء جنوب الســودان دون رادع. ومن اللازم أن يســتمر تنفيذ الاتفاق في أوانه وجوهره، بما يشمل تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، من أجل الحفاظ على ما تحقق من زخم. وأحث بشـــدة الأطراف على إبداء الإرادة الســـياســـية اللازمة للمضـــي قدما في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما يشمل الإسراع بتخصيص الموارد الضرورية لتخريج المجموعة الأولى من القوى الموحدة اللازمة ووضـع سياسة شاملة لقطاع الأمن.

102 - وألاحظ مع القلق الزيادة الكبيرة في انتهاكات اتفاق مركز القوات التي تعرضــت لها البعثة، وأشــدد على أن البعثة ليســـت مطالبة بالحصـــول على موافقات للقيام بالدوريات والمهام الأخرى الموكلة إليها. غير أن ما يبعث على التفاؤل أن الحكومة اتخذت خطوات لتذليل العقبات البيروقراطية. وأؤكد على ضــرورة أن تكفل الحكومة للبعثة إمكانية الوصول دون عوائق للاضطلاع بجميع المهام الموكلة إليها.

103 - ولا يزال مســـتوى العنف المرتكب ضـــد الشـــركاء في مجال العمل الإنســـاني وأصـــولهم عاليا وغير مقبول. وإن قتل عاملين في مجال تقديم المعونة، وإصـــابة آخرين، وتدمير الممتلكات لأمر مقيت. ويتعين على حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّـــطة اتخاذ خطوات حاســـمة لتوفير الأمن لموظفي المنظمات الإنسانية وعملياتها وأصولها، وللتعجيل بإجراء تحقيقات شاملة في الحوادث ومحاسبة الجناة.

104 - وفي هذا الســياق الصـــعب، أثني على الشـــركاء في مجال العمل الإنســـاني لتعزيزهم عمليات الاســتجابة الإنســانية، وأعرب عن التقدير للشــركاء من الجهات المانحة على تقديمهم دعما منقذا للأرواح، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة المساهمة بسخاء لسد النقص الحاصل في التمويل، إذ لم يتعد مستوى ما تم تأمينه حتى 5 تشـــرين الثاني/نوفمبر من الموارد المطلوبة في خطة الاســـتجابة الإنســـانية، البالغة 1,9 بليون دولار، 836 مليون دولار.

105 - وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، فإن تحسن حالة الاستقرار السياسي في مختلف أنحاء جنوب السودان تبعث على التفاؤل الحذر. ومع إعادة التعيين الجارية لمواقع حماية المدنيين لتصبح مخيمات للمشردين داخليا، فإن الحكومة، بدعم تقني من البعثة، تتولى زمام المبادرة والقيادة فيما يتعلق بهذه المواقع. وأثني على البعثة لقيادتها عملية تشاورية صوب إيجاد حل دائم للمشردين داخليا، شملت التنسيق الوثيق مع الشركاء في مجال العمل الإنساني والعمل مع السلطات الحكومية والمشردين داخليا، وأعول على إعادة تعيين المواقع المتبقية بطريقة تتسم بنفس القدر من الشمول والشفافية. وفي هذا الصدد، تتوقع البعثة إجراء عملية ترشيد شاملة للعناصر الشرطية والعسكرية نتيجة لعملية إعادة تعيين مواقع حماية المدنيين. وستصبح الموارد التي كانت مخصصة في السابق لتلك المواقع متاحة لإعادة توزيعها على البقع الساخنة للنزاع حيث الحاجة إلى حماية المدنيين أشد ما تكون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إعادة تخصيص الموارد المحررة لتعزيز بناء القدرات والدعم التقني لمؤسسات سيادة القانون والعدالة من أجل التصدي لإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد الأطفال والنساء، من العقاب. وسيمكّن ذلك أيضا العنصر المدني من مساندة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة على نحو أفضل من خلال الدعم الاستراتيجي في شتى الميادين، بما يشمل الجهود المبذولة في مجال السياسات المتعلقة بقطاع الأمن والتحضير للانتخابات. وبناء على ذلك، فإنني أؤيد الجهود التقدمية والابتكارية والتطلعية التي تبذلها البعثة لمواصلة تعديل تمركزها في ضوء التغيرات التي يشهدها سياق العمليات، بما يدعم الحكومة واحتياجات شعب جنوب السودان.

106 - وسيتم قريبا إطلاع المجلس على نتائج الاستعراض الاستراتيجي المستقل الجاري عملا بقرار مجلس الأمن 2514 (2020) بشأن إمكانية إعادة تشكيل ولاية البعثة وعناصرها المدنية والشرطية والعسكرية مراعاة للتطورات الحاصلة في عملية السلام.

107 - وأعرب عن تقديري لأفراد البعثة النظاميين والمدنيين ولممثلي الخاص، ديفيد شيرِر، الذين لا يزالون ينفذون ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بجنوب السودان دون كلل، على الرغم من التحديات التي تطرحها الجائحة. وأشكر أيضا البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة البالغة الأهمية في جميع أنحاء البلد، في بيئة ينعدم فيها الأمن في كثير من الأحيان. وأخيرا، أقر بالجهود التي لا غنى عنها التي يبذلها رؤساء الدول والحكومات في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد؛ والأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وُركنه غيبيهو؛ والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إسماعيل وايس؛ وجماعة سانت إيجيديو، من أجل كفالة إحلال السلام في جنوب السودان.

خريطة



UNMISS
DECEMBER 2020
UNITED NATIONS
Geospatial
SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
DEM. REP. OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
UPPER NILE
UNITY
JONGLEI
WARRAP
NORTHERN BAHR-EL-GHAZAL
WESTERN BAHR-EL-GHAZAL
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
SHQ Sector West
BANGLADESH (-)
CHINA
CHINA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
BANGLADESH
INDIA
CHINA
GHANA
INDIA
SHQ Sector UNITY
MONGOLIA (-)
GHANA (-)
VIET NAM
INDIA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU GHANA 1
MONGOLIA
GHANA
SHQ Sector North
RWANDA 2 (-)
INDIA 1 (-2)
RWANDA
INDIA
INDIA
INDIA
BANGLADESH
MP CAMBODIA
FPU RWANDA 1
INDIA 1
INDIA 1 (-)
RWANDA 2
SHQ Sector East
ETHIOPIA 2
INDIA 2 (-2)
KOREA (ROK) (-)
INDIA 2 (-)
SRI LANKA
SRI LANKA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
INDIA 2
KOREA (ROK)
NEPAL 1
INDIA
THAILAND
MP CAMBODIA
FHQ UNMISS
NEPAL 2
HQ JUBA
CHINA
ETHIOPIA 3
RWANDA 3
NEPAL (HR)
BANGLADESH
FPU NEPAL 1
FPU RWANDA 2
FPU RWANDA 3
SHQ Sector South
ETHIOPIA 1 (-2)
RWANDA 1 (-2)
NEPAL 2 (-3)
RWANDA
BANGLADESH
THAILAND
INDIA
INDIA
BANGLADESH
MP CAMBODIA
ETHIOPIA 1 (FORWARD)
ETHIOPIA 1
ETHIOPIA 1
INDIA
NEPAL 2 (FORWARD)
NEPAL 2
NEPAL 2
RWANDA 1 (FORWARD)
RWANDA 1
RWANDA 1
INDIA
Ed Da'ein
Al-Fula
Kadugli
Ed Damazin
Asosa
Renk
Paloich
Kodok
Bunji
Abyei
Parjang
Malakal
Mayom
Bentiu
Aweil
Raga
Kuacjok
Leer
Adok
Nasser
Kigille
Akobo
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Tonj
Rafili
Bo River Post
Rumbek
Akot
Jonglei
Pibor
Bor
Malek
Lowelli
Boli
Tambura
Li Yubu
Ezo
Obo
Yambio
Terakeka
Juba
Kapoeta
Torit
Yei
Kajo Keji
Lofusa
Bahr ez Zaraf
White Nile
Albert Nile
Administrative boundary
National capital
Administrative capital
Town, village
Airport
International boundary
Undetermined boundary
State (wilayah) boundary
Abyei region
Sector boundary
Main road
Railway
0 100 200km
0 50 100mi
10°N
5°N
25°E
30°E
35°E
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4456 Rev. 46
Dec 2020